

# وجوب تحكيم شرع الله ونفي ما خالفه

لسماحة الشيخ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

رحمه الله تعالى

طبع ونشر

الرئاسة العامة للإيجاز والفقه  
والفقه العامة للجمعة المطبوعة والزينة  
الرياض - المملكة العربية السعودية

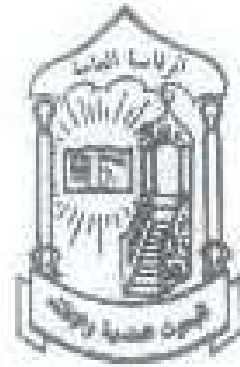
وقف لله تعالى

الطبعة العاشرة

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م







# وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه

لسماحة الشيخ  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
رحمه الله

طبع ونشر  
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء،  
الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية  
الرياض - المملكة العربية السعودية

وقف لله تعالى  
الطبعة العاشرة  
١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للناسخ  
الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء  
الرياض - المملكة العربية السعودية  
وقف الله تعالى

الطبعة العاشرة - ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ح) الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، ١٤٣١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن باز، عبدالعزيز بن عبدالله

وجوب تحكيم شرع الله ونبيه ما خالفه / عبدالعزيز بن

عبدالله بن باز - ط ١٠ - الرياض، ١٤٣١هـ

٢٤ ص: ١٢ × ١٧ سم

ردمك : ٠ - ٤٩١ - ١١ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

١ - العنوان

١ - الشريعة الإسلامية

١٤٣١ / ٢٤٣٧

ديوي ٢٥٧

رقم الإيداع : ١٤٣١ / ٢٤٣٧

ردمك : ٠ - ٤٩١ - ١١ - ٩٩٦٠ - ٩٧٨

## بسم الله الرحمن الرحيم

### وجوب تحكيم شرع الله ونبيه ما خالفه<sup>(١)</sup>

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، إله الأولين والآخرين ، ورب الناس أجمعين ، مالك الملك ، الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلوات الله وسلامه عليه ، بَلَغَ الرسالة ، وأدَّى الأمانة ، وجاهد في الله حق جهاده ، وترك أمته على الْمَحَبَّةِ

(١) سبق أن نشرت في كتاب سماحته (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة) الجزء الأول ، ص (٧٢-٨١) ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦ هـ

البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك .  
أما بعد :

فهذه رسالة موجزة، ونصيحة لازمة في وجوب  
التحاكم إلى شرع الله، والتحذير من التحاكم إلى  
غيره، كتبها لَمَّا رأيت وقوع بعض الناس في هذا  
الزمان في تحكيم غير شرع الله، والتحاكم إلى غير  
كتاب الله وسنة رسوله، من العرافين والكهان،  
وكبار عشائر البادية، ورجال القانون الوضعي  
وأشباههم؛ جهلاً من بعضهم لحكم عملهم ذلك،  
ومعاندة ومحادة لله ورسوله من آخرين، وأرجو أن  
تكون نصيحتي هذه معلمة للجاهلين، ومذكرة  
للغافلين، وسبباً في استقامة عباد الله على صراطه  
المستقيم، كما قال تعالى: ﴿ وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ يُنْفَعُ  
الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقال سبحانه: ﴿ وَإِذْ  
أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا  
تَكْتُمُونَهُ ﴾ [آل عمران: ١٨٧] .

والله المستول سبحانه أن يتفع بها، ويوفق المسلمين عموماً لالتزام شريعته، وتحكيم كتابه، واتباع سنة نبيه محمد ﷺ.

**أيها المسلمون:**

لقد خلق الله الجن والإنس لعبادته، قال الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقال: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٣٦].

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه أنه قال: كنت رديف النبي ﷺ على حمار، فقال: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على العباد؟ وما حق العباد على الله؟» قلت: الله ورسوله أعلم، قال: «حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً»، قال:

قلت: يا رسول الله، أفلا أبشر الناس؟ قال: «لا تبشرهم فَيَتَّكِلُوا» رواه البخاري ومسلم.

وقد فسر العلماء - رحمهم الله - العبادة بمعانٍ متقاربة، من أجمعها ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذ يقول:

(العبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة).

وهذا يدل على أن العبادة تقتضي الانقياد التام لله تعالى، أمراً ونهياً واعتقاداً وقولاً وعملاً، وأن تكون حياة المرء قائمة على شريعة الله، يحل ما أحل الله، ويحرم ما حرم الله، ويخضع في سلوكه وأعماله وتصرفاته كلها لشرع الله، متجرداً من حظوظ نفسه ونوازع هواه، ليستوي في هذا الفرد والجماعة، والرجل والمرأة، فلا يكون عابداً لله من خضع لربه في بعض جوانب حياته، وخضع للمخلوقين في جوانب أخرى.



وهذا المعنى يؤكد قول الله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ  
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا  
يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا  
تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] ، وقوله سبحانه وتعالى :  
﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ  
يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة : ٥٠] .

وما روي أن رسول الله ﷺ قال : « لا يؤمن  
أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » .  
فلا يتم إيمان العبد إلا إذا آمن بالله ، ورضي  
حكمه في القليل والكثير ، وتحاكم إلى شريعته  
وحدها في كل شأن من شئونه ، في الأنفس  
والأموال والأعراض ، وإلا كان عابداً لغيره ، كما  
قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ  
اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

فمن خضع لله سبحانه ، وأطاعه ، وتحاكم إلى  
وحيه ، فهو العابد له ، ومن خضع لغيره ، وتحاكم

إلى غير شرعه ، فقد عبد الطاغوت ، وانقاد له ، كما قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ۚ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ٦٠] .

والعبودية لله وحده والبراءة من عبادة الطاغوت والتحاكم إليه ، من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، فالله سبحانه هو رب الناس وإلههم ، وهو الذي خلقهم ، وهو الذي يأمرهم وينهاهم ، ويحييهم ويميتهم ، ويحاسبهم ويجازيهم ، وهو المستحق للعبادة دون كل ما سواه ، قال تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

فكما أنه الخالق وحده ، فهو الأمر سبحانه ، والواجب طاعة أمره .

وقد حكى الله عن اليهود والنصارى أنهم اتخذوا

أخبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، لما أطاعوهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال، قال الله تعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣١].

وقد روي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه ظن أن عبادة الأخبار والرهبان إنما تكون في الذبح لهم، والنذر لهم، والسجود والركوع لهم فقط، ونحو ذلك، وذلك عندما قدم على النبي ﷺ مسلماً وسمعه يقرأ هذه الآية، فقال: يا رسول الله، إنا لسنا نعبدهم، يريد بذلك: النصارى، حيث كان نصرانياً قبل إسلامه، قال ﷺ: «أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه، ويحلون ما حرم فتحلونه؟» قال: بلى، قال: «فتلك عبادتهم» رواه أحمد، والترمذي وحسنه.

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: (ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، أي: الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام، وما حله فهو الحلال، وما شرعه اتبع، وما حكم به نفذ، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، أي: تعالى وتقدس، وتنزه عن الشركاء والنظراء، والأعوان والأضداد، والأولاد، لا إله إلا هو ولا رب سواه) [١. هـ - ص ٣٤٩ من الجزء الثاني].

## فصل

إذا علم أن التحاكم إلى شرع الله من مقتضى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، فإن التحاكم إلى الطواغيت والرؤساء والعرافين ونحوهم ينافي الإيمان بالله عز وجل، وهو كفر وظلم وفسق، يقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ويقول: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ويقول: ﴿وَلِيَحْكُمُ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

وبين تعالى أن الحكم بغير ما أنزل الله حكم  
الجاهلين، وأن الإعراض عن حكم الله تعالى سبب  
لحلول عقابه وبأسه الذي لا يُردُّ عن القوم  
الظالمين، يقول سبحانه: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ  
اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ  
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ  
ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٥٩﴾ أَفَحُكْمَ الْجَنَّةِ يَـتَّقُونَ  
وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [المائدة: ٥٩، ٦٠].

وإن القارئ لهذه الآية والمتدبر لها يتبين له أن  
الأمر بالتحاكم إلى ما أنزل الله أكد بمؤكدات  
ثمانية:

الأول: الأمر به في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم  
بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾.

الثاني: أن لا تكون أهواء الناس ورغباتهم مانعة  
من الحكم به بأي حال من الأحوال، وذلك في

قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾.

الثالث: التحذير من عدم تحكيم شرع الله في القليل والكثير، والصغير والكبير، بقوله سبحانه: ﴿وَأَحْذَرَهُمْ أَلَّا يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

الرابع: أن التولي عن حكم الله وعدم قبول شيء منه ذنب عظيم، موجب للعقاب الأليم، قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمْتُ أَنَّهَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾.

الخامس: التحذير من الاغترار بكثرة المعرضين عن حكم الله، فإن الشكور من عباد الله قليل، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾.

السادس: وصف الحكم بغير ما أنزل الله بأنه حكم الجاهلية، يقول سبحانه: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾.

السابع: تقرير المعنى العظيم بأن حكم الله

أحسن الأحكام وأعدلها، بقول عز وجل : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا ﴾ .

الثامن : أن مقتضى اليقين هو العلم بأن حكم الله هو خير الأحكام وأكملها، وأتمها وأعدلها، وأن الواجب الانقياد له، مع الرضا والتسليم، يقول سبحانه : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ .

وهذه المعاني موجودة في آيات كثيرة في القرآن، وتدل عليها أقوال الرسول ﷺ وأفعاله، فمن ذلك : قوله سبحانه : ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور: ٦٣]، وقوله : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء: ٦٥]، وقوله : ﴿ أَتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٣٦] .

وروي عن الرسول ﷺ أنه قال : « لا يؤمن أحدكم



حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» .

قال النووي : حديث صحيح ، رويناه في كتاب  
الحجة بإسناد صحيح .

وروي أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم : « أليسوا  
يحلون ما حرم الله فتحلونه ، ويحرمون ما أحل الله  
فتحرمونه ؟ » قال : بلى ، قال : « فتلك عبادتهم » .

وقال ابن عباس رضي الله عنه لبعض من جادله  
في بعض المسائل : ( يوشك أن تنزل عليكم حجارة  
من السماء ، أقول : قال رسول الله ، وتقولون : قال  
أبو بكر وعمر ) .

ومعنى هذا : أن العبد يجب عليه الانقياد التام  
لقول الله تعالى ، وقول رسوله ﷺ ، وتقديمهما على  
قول كل أحد ، وهذا أمر معلوم من الدين  
بالضرورة .

ولهذا كان من مقتضى رحمته وحكمته سبحانه  
وتعالى أن يكون التحاكم بين العباد بشرعه ووحيه ؛

لأنه سبحانه المنزّه عما يصيب البشر من الضعف،  
والهوى، والعجز والجهل، فهو سبحانه الحكيم  
العليم، اللطيف الخبير، يعلم أحوال عباده وما  
يصلحهم، وما يصلح لهم في حاضرهم  
ومستقبلهم، ومن تمام رحمته أن تولى الفصل  
بينهم في المنازعات والخصومات وشئون الحياة؛  
ليتحقق لهم العدل والخير والسعادة، بل والرضا  
والإطمئنان النفسي، والراحة القلبية، ذلك أن  
العبد إذا علم أن الحكم الصادر في قضية يخاصم  
فيها هو حكم الله الخالق العليم الخبير - قبل ورضي  
وسلّم، حتى ولو كان الحكم خلاف ما يهوى  
ويريد، بخلاف ما إذا علم أن الحكم صادر من  
أناس بشر مثله، لهم أهواؤهم وشهواتهم، فإنه لا  
يرضى ويستمر في المطالبة والمخاصمة؛ ولذلك  
لا ينقطع النزاع، ويدوم الخلاف، وإن الله سبحانه  
وتعالى، إذ يوجب على العباد التحاكم إلى وحيه؛

رحمة بهم، وإحساناً إليهم، فإنه سبحانه بين الطريق العام لذلك أسم بيان، وأوضحه بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء: ٥٨) يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩، ٥٨).

والآية وإن كان فيها التوجيه العام للمحاكم والمحكوم، والراعي والرعية، فإن فيها مع ذلك توجيه القضاة إلى الحكم بالعدل، فقد أمرهم بأن يحكموا بالعدل، وأمر المؤمنين أن يقبلوا ذلك الحكم الذي هو مقتضى ما شرعه الله سبحانه، وأنزله على رسوله، وأن يردوا الأمر إلى الله ورسوله في حال التنازع والاختلاف.

ومما تقدم يتبين لك أيها المسلم أن تحكيم شرع

الله والتحاكم إليه مما أوجبه الله ورسوله، وأنه مقتضى العبودية لله، والشهادة بالرسالة لنبيه محمد ﷺ، وأن الإعراض عن ذلك أو شيء منه موجب لعذاب الله وعقابه، وهذا الأمر سواء بالنسبة لما تعامل به الدولة رعيته، أو ما ينبغي أن تدين به جماعة المسلمين في كل مكان وزمان، وفي حال الاختلاف والتنازع الخاص والعام، سواء كان بين دولة وأخرى، أو بين جماعة وجماعة، أو بين مسلم وآخر، الحكم في ذلك كله سواء، فالله سبحانه له الخلق والأمر، وهو أحكم الحاكمين، ولا إيمان لمن اعتقد أن أحكام الناس وآراءهم خير من حكم الله ورسوله، أو تماثله وتشابهه، أو أجاز أن يحل محلها الأحكام الوضعية والأنظمة البشرية، وإن كان معتقداً بأن أحكام الله خير وأكمل وأعدل.

فالواجب على عامة المسلمين، وأمرائهم، وحكامهم، وأهل الحل والعقد فيهم أن

يتقوا الله عز وجل ، ويحكموا شريعته في بلدانهم ،  
 وسائر شئونهم ، وأن يقوا أنفسهم ومن تحت  
 ولايتهم عذاب الله في الدنيا والآخرة ، وأن يعتبروا  
 بما حل في البلدان التي أعرضت عن حكم الله ،  
 وسارت في ركاب من قلد الغربيين ، واتبع  
 طريقتهم ، من الاختلاف ، والتفرق ، وضروب  
 الفتن ، وقلة الخيرات ، وكون بعضهم يقتل بعضاً ،  
 ولا يزال الأمر عندهم في شدة ، ولن تصلح  
 أحوالهم ويرفع تسلط الأعداء عليهم سياسياً  
 وفكرياً إلا إذا عادوا إلى الله سبحانه ، وسلكوا سبيله  
 المستقيم الذي رضى لعباده ، وأمرهم به ، ووعدهم  
 به جنات النعيم ، وصدق سبحانه إذ يقول : ﴿ وَمَنْ  
 أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ  
 الْقِيَمَةِ أَعْمَى ﴾ (١٢٤) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ  
 بَصِيرًا (١٢٥) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ  
 نُنْسِيكَ ﴿ [طه : ١٢٤ - ١٢٦] .

ولا أعظم من الضنك الذي عاقب الله به من عصاه، ولم يستجب لأوامره، فاستبدل أحكام المخلوق الضعيف، بأحكام الله رب العالمين، وما أسفه رأي من لديه كلام الله تعالى؛ لينطق بالحق، ويفصل في الأمور، ويبين الطريق، ويهدي الضال، ثم ينبذه ليأخذ بدلاً منه أقوال رجل من الناس، أو نظام دولة من الدول، ألم يعلم هؤلاء أنهم خسروا الدنيا والآخرة فلم يحصلوا الفلاح والسعادة في الدنيا، ولم يسلموا من عقاب الله وعذابه يوم القيامة؛ لكونهم استحلوا ما حرم الله عليهم، وتركوا ما أوجب عليهم.

أسأل الله أن يجعل كلمتي هذه مذكرةً للقوم، ومنبهةً لهم للتفكير في أحوالهم، والنظر فيما فعلوه بأنفسهم وشعوبهم، فيعودوا إلى رشدهم، ويلزموا كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ﷺ؛ ليكونوا من أمة محمد ﷺ حقاً، وليرفع ذكرهم بين شعوب

الأرض، كما ارتفع به ذكر السلف الصالح،  
والقرون المفضلة من هذه الأمة، حتى ملكوا  
الأرض، وسادوا الدنيا، ودانت لهم العباد، كل  
ذلك بنصر الله الذي ينصر عباده المؤمنين الذين  
استجابوا له ولرسوله، ألا ليتهم يعلمون، أي كثر  
أضاعوا، وأي جرم ارتكبوا، وما جروه على أممهم  
من البلاء والمصائب، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ  
لَذِكْرُكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُشْكُونُ﴾ [الزخرف: ٤٤].

وجاء في الحديث عنه ﷺ ما معناه: (أن القرآن  
يرفع من الصدور والمصاحف في آخر الزمان، حين  
يزهد فيه أهله ويعرضون عنه تلاوة وتحكيماً).

فالحذر الحذر أن يصاب المسلمون بهذه  
المصيبة، أو تصاب بها أجيالهم المقبلة، بسبب  
صنيعهم، فلنا لله وإنا إليه راجعون.

وأوجه نصيحتي أيضاً إلى أقوام من المسلمين  
يعيشون بينهم، وقد علموا الدين، وشرع رب

العالمين ، ومع ذلك لازالوا يتحاكمون عند النزاع إلى رجال يحكمون بينهم بعبادات وأعراف ، ويفصلون بينهم بعبارات وسجعات ، مشابهين في ذلك صنيع أهل الجاهلية الأولى .

وأرجو ممن بلغت موعظتي هذه أن يتوب إلى الله ، وأن يكف عن تلك الأفعال المحرمة ، ويستغفر الله ، ويندم على ما فات ، وأن يتواصى مع إخوانه ومن حوله على إبطال كل عادة جاهلية ، أو عرف مخالف لشرع الله ، فإن التوبة تجب ما قبلها ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وعلى ولاية أمور أولئك الناس وأمثالهم أن يحرصوا على تذكيرهم وموعظتهم بالحق ، وبيانهم لهم ، وإيجاد الأحكام الصالحين بينهم ؛ ليحصل الخير بإذن الله ، ويكفوا عباد الله عن محادثته ، وارتكاب معاصيه ، فما أحوج المسلمين اليوم إلى رحمة ربهم ، التي يغير الله بها حالهم ، ويرفعهم من حياة النذل



والهوان إلى حياة العز والشرف .

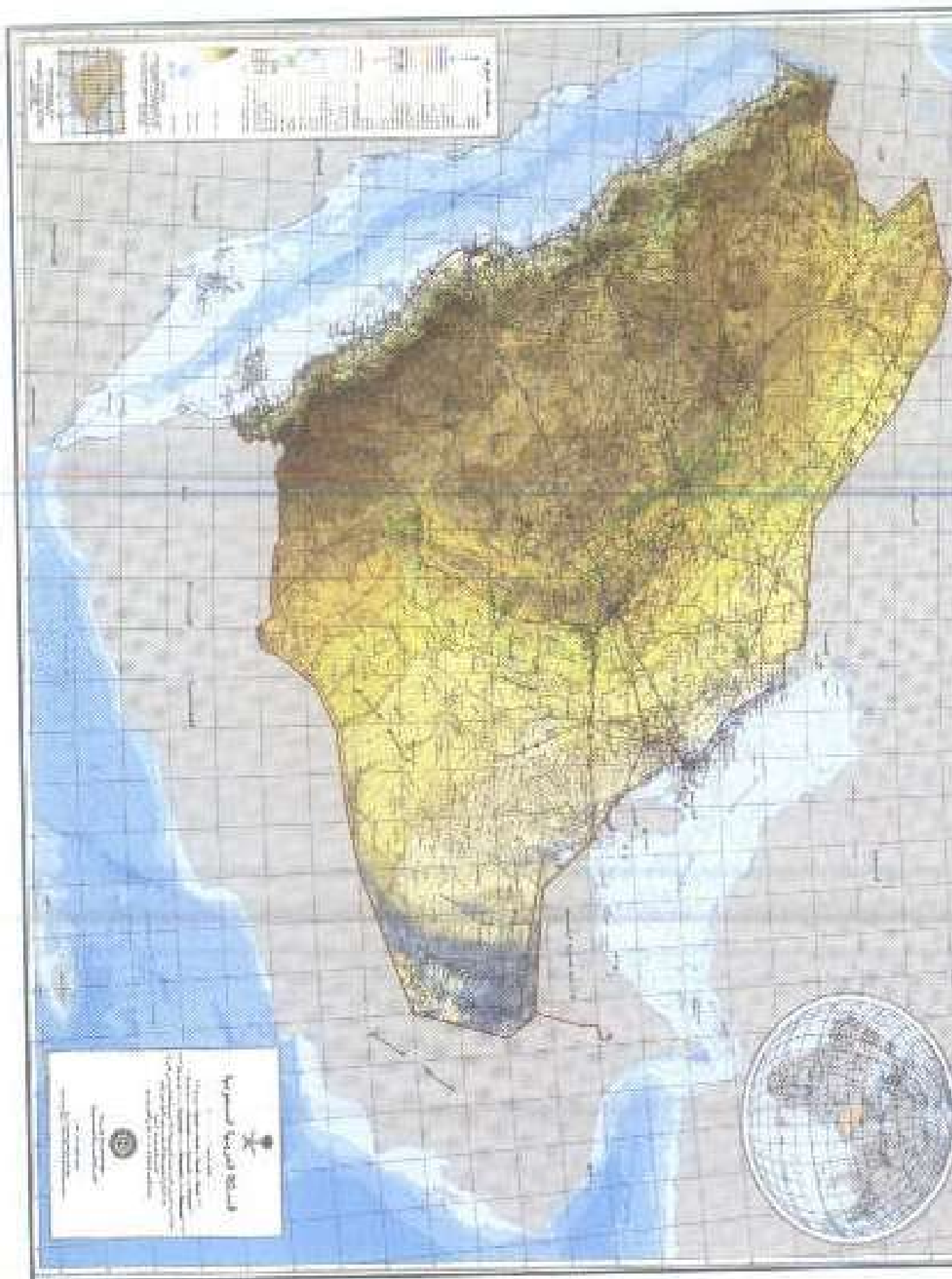
وأسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن  
يفتح قلوب المسلمين لتفهم كلامه ، والإقبال عليه  
سبحانه ، والعمل بشرعه ، والإعراض عما يخالفه ،

والالتزام بحكمه ؛ عملاً بقوله عز وجل : ﴿ إِنِ  
الْحُكْمُ لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ  
وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف : ٤٠] .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد ، وعلى آله  
وصحبه ، وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين .







### خريطة المملكة العربية السعودية

صدرت هذه الخريطة من الهيئة العامة للمساحة بالمملكة العربية السعودية

الطبعة الثالثة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية ٣٨٣٦ / ١٤٣٠ هـ ردمك ٨٠١٥٠ - ٦٠٣ - ٩٧٨

# الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء

## أ - الرياض

السنترال : ٤٥٩٥٥٥٥ - الرمز البريدي : ١١١٣١

فاكس : ٤٥٩٦٢٩٢ - ٤٥٩٦٩٤٣

موقع الرئاسة على الإنترنت <http://www.alifta.com>

## ب - مكة المكرمة

السنترال : ٥٥٠٧٧٧٧

فاكس : ٥٥٨٨٧٨٧

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء سنترال : ٥٥٨٨٠٠٧

## ج - الطائف

السنترال : ٧٣٢٠٩٠٠

فاكس : ٧٣٢٣٣٨٠ - ٧٣٦٩٤١٦